VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Wafd**
DATE:	**11-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Public pharmaceutical company losses increase due to raw material prices**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Hanan Osman**

الدولار يهزم قطاع الأعمال العام بالضربة القاضية

ارتفاع خسائر شركات الأدوية الحكومية بسبب أسعار المواد الخام

الفنادق وشركات الأدوية المملوكة للدولة هي الأكثر تأثيرا بارتفاع أسعار الدولار والمضاربة

الفنادق تخسر بعد توقف السياحة.. وتراجع أرباح النقل البحرى بسبب دعم الجنيه

تقرير : حنان عثمان

يبدو أن الحظ العثر سيظل ملازماً لشركات قطاع الأعمال العام ولمدة طويلة، إذ إنه ما كادت الشركات تستعد لالتقاط أنفاسها بعد قدميه ٥ سنوات صعبة منذ ثورة يناير حتى بدأ المزيد من الأزمات يلم بها ويلحق أعمالها على عدة آصعدة.

شركات قطاع الأعمال العام وفقاً للأرقام استطاعت تحقيق معدلات متوسطة من الأرباح بعد تراجع دام لعدة سنوات وفقاً للإحصائيات، فإن قطاع الأعمال العام استطاع تحقيق ٣,٩ مليار جنيه أرباحاً عام ٢٠٠٩، ثم حقق في ٢٠١٠ ما يوازي ٤,٩ مليار جنيه، وفي ٢٠١١ حقق ٤ مليارات جنيه، ثم جاء الانهيار الأكبر عام ٢٠١٢ عندما هبطت الأرباح المحققة لتصل إلى ٢,٥ مليار جنيه فقط، وكان السبب وقتها هو انخفاض حجم أعمال الشركات بعد الثورة وتراجع ضخ الاستثمارات الجديدة، فضلاً عن ارتفاع حجم المطالب الفئوية في الشركات، الأمر الذي انعكس على إجمالي عوائد الشركات، حيث أصبحت الرواتب والمكافآت تلتهم في بعض الشركات أكثر من ٦٠٪ من الإيرادات وهو الأمر الذي يؤكد وجود خلل مالي في أي شركة.

وجاء العام الحالي ليكون فرصة لاستعادة الشركات جزءاً من وضعها المالي القديم، إلا أن آخر إحصائيات تشير إلى أن إجمالي أرباح الشركات لن يزيد على ٣,٦ مليار جنيه هذا العام، حيث صرح مؤخراً أشرف سالمان وزير الاستثمار بأن تقارير أداء شركات قطاع الأعمال العام، أشارت إلى ارتفاع صافي أرباح القطاع إلى ١,٢ مليار جنيه في الفترة من يوليو إلى أكتوبر ٢٠١٥، مقابل ٢٩٧ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق بمعدل تطور بلغ ١٩٧٪.

كما أظهرت نتائج الشركات عن فترة الأربعة شهور يوليو/أكتوبر ٢٠١٥ من العام المالي الجاري لإجمالي الشركات التابعة، تطور رقم إيراد النشاط الجاري للشركات التابعة إلى ما يقرب من ١٩ مليار جنيه، بنسبة زيادة بلغت ١٧٪ مقارنة بذات الفترة من العام السابق، وحققت الشركات التابعة للشركات القابضة للنقل البحري والبري والقابضة للتشييد والتعمير أعلى معدلات تطور في الربحية، بينما جاءت أعلى زيادة في إيرادات النشاط في شركات التشييد والتعمير والصناعات الكيماوية.

المشكلة أن انخفاض عوائد الشركات كانت له عدة أسباب أهمها «الدولار» الذي أدى إلى عدة مشكلات في الشركات، أولها في شركات الأدوية التي كاد ارتفاع الدولار يؤدي إلى توقفها عن العمل بسبب أن الشركات تنتج وتبيع الأدوية أحياناً بأقل من سعر التكلفة وتشتري المدخلات بأسعار أكبر وكلما ارتفع سعر الدولار زادت أسعار المدخلات المواد الخام، ومع استمرار بيع الأدوية بأسعارها المخسرة كما يحدث منذ سنوات فإن أرباح الشركات تتآكل ومشاكلها تتفاقم وأصبحت العمالة بها مهددة، فقد يتسبب الوضع في غلق خطوط إنتاج إذا استمرت أسعار الأدوية التي تنتجها مصانع وشركات الحكومة تباع بأقل من سعر التكلفة، رغم ارتفاع أسعار المواد الخام وأجور العمال وتكاليف التشغيل. الأمر الذي تسبب في خسائر بلغت ٢٥٠ مليون جنيه العام المالي الماضي، وهو الأمر الذي أصبح مرشحاً للتزايد، خاصة بعد ارتفاع أسعار الدولار وتكلفة استيراد بعض المواد.

على جانب آخر، أشار مصدر بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية إلى أن الدولة تحاسب شركات السماد التابعة لقطاع الأعمال العام على استهلاك الغاز بالدولار، وهو ما سوف ينسب أيضاً في ارتفاع تكلفة الإنتاج، خاصة أن الغاز في حالة شركات السماد ليس فقط طاقة تشغيل بل هو أحد مدخلات الإنتاج، وتوقع المصدر أن يكون الأثر سلبياً على شركات السماد الثلاث.. وقال: إن قرار الحكومة برفع أسعار السماد الذي صدر منذ فترة ولاقى استحساناً من شركات السماد لمساهمته في الحد من خسائر الشركات سيكون تقريباً بلا أثر في الفترة القادمة بعد أن تسبب ارتفاع الدولار في التهام تلك الزيادة.

أشرف سالمان

وبسبب استيراد قطع الغيار من الخارج، فمن المتوقع أن تشهد شركات نقل الركاب مشكلة أيضاً قد تؤدي إلى خسائر بسبب ارتفاع تكلفة استيراد قطع الغيار بعد ارتفاع الدولار، وفي قطاع النقل البحري كان الأمر صعباً بالتأكيد، خاصة في حالة مثل شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، التي ناضلت من أجل السماح لها بتحصيل مقابل بعض خدماتها بالدولار، إلا أن ظروف الدولة الأخيرة دفعت الشركة لاتخاذ قرار بالسماح لعملائها بسداد قيمة الخدمات التي تقدمها لهم بالعملة المصرية بدلاً من الدولار.

برزت مصادر بالشركة هذا الاتجاه بأنه مساهمة من الشركة في تقليل الطلب على الدولار، واستجابة لتوجهات الحكومة بخفض الطلب على الدولار ومساهمة الشركات التابعة للدولة في هذا الأمر.. وقال مصدر بالشركة: إن هذا القرار يأتي على الرغم من قيام الشركة بسداد معظم مصروفاتها بالدولار مثل قيمة الوقود المستهلك ورسوم الهيئة العامة للاستثمار وبعض رسوم هيئة ميناء الإسكندرية.

يذكر أن شركة الإسكندرية للحاويات كانت تعرضت لهجوم منذ فترة عندما قررت بدء تطبيق التعريفة المعلنة من ٢٠٠٨ بشأن تحصيل بعض خدماتها بالدولار، وشنت بعض التوكيلات الملاحية هجوماً على شركة الإسكندرية بسبب بدء تحصيل التعريفة على خدمتين فقط من بين ١٤ خدمة تقدمها الشركة بالدولار بدءاً من فبراير الماضي، وهو ما لم يستمر طويلاً، حيث عادت الشركة إلى وقف تحصيل مقابل الخدمات بالدولار، نظراً للأزمة التي تمرض لها الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع الدولار.

شركات الاستيراد التابعة للدولة عانت أيضاً بسبب أسعار الدولار، كما أشار مصدر مسئول بإحدى الشركات، فإن الأرباح التي تحققها الشركات من صفقات الاستيراد لا يمكن مقارنتها بأرباح القطاع الخاص، إذ إن شركات الدولة تراعي عدة أبعاد مهمة في عمليات الاستيراد، أهمها البعد القومي وأن السلع التي تهتم بها أغلبها سلع استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

وكشف المصدر أن الشركات أحياناً كثيرة لا تحقق هامش ربح نظراً لاهتمامها أولاً بتوفير السلع، خاصة السلع التموينية واللحوم والدواجن بأسعار مناسبة، مؤكداً أن ارتفاع الدولار تتحمله تقريبا الشركات وحدها وأن مقارنة نسبة التغير في أسعار اللحوم المستوردة والدواجن والزيوت لا يقارن بنسبة ارتفاع الدولار، وأكد أن الدولة تفعل هذا حتى لا يتحمل المواطن الفرق ولكن في النهاية تتأثر الشركات، وتأتي نتائج أعمالها في النهاية إما بأرباح قليلة أو خسائر. كان قطاع السياحة والفنادق التابعة للدولة المستفيد الوحيد من ارتفاع الدولار، نظراً لأن وجود السياحة يعني ارتفاع حجم الليالي السياحية في مصر، وبالتالي زيادة الإنفاق على الإقامة ومن ثم يعد ارتفاع الدولار في صالح القطاع، ولكن للأسف تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث إنه مع ارتفاع الدولار توقفت السياحة أو كادت على خلفية حادث تفجير الطائرة الروسية في سيناء، الأمر الذي أدى إلى توقف السياحة الروسية والإنجليزية إلى مصر مما انتهى إلى توقف مورد مهم من موارد الدولار، التي كانت تعوض جزءاً ولو بسيطاً من فاتورة ارتفاع الدولار التي يتحملها قطاع الأعمال العام.